نزاع ــ ضرائب ورسوم جمركية ــ الاعفاء منها ــ صدور قرار من وزير المالية بالاعفاء ٠

استعرضت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة فى ٢٣ يناير سنة ٢٠٠٢ المادة/ ٥ ،١٠ من قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ والماده/ ٣ من القانون رقم ٩١ لسنة ٨٣ بتنظيم الإعفاء ات الجمركية ٠

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم أن المشرع فى قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ وضع أصلاً عاماً مقتضاه خضوع جميع الواردات للضرائب والرسوم الجمركية بحيث لا يُعفى منها إلا بنص خاص ، وأجاز استثناءً من ذلك الإفراج مؤقتاً عن البضائع دون تحصيل الضرائب والرسوم المقررة وذلك بالشروط والأوضاع التى يحددها وزير المالية ٠

وتنص المادة (٣) من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣بتنظيم الإعفاء ات الجمركية على أن " تعفى من الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم الملحقة بها وبشرط معاينة الأشياء الاتية والتى يصدر بتحديدها قرار من وزير المالية بناءً على توصية الوزير المختص :ــ ١ــ ٠٠٠

ولا يذال مما تقدم آن اللجنة العليا للسياسات كانت قد وافقت على إعفاء تلك الالات والمعدات من الضرائب والرسوم الجمركية المقررة عليها طبقاً لحكم الفقرة (١٦) من المادة (٣) من القانون ٩١ لسنة ١٩٨٣ بتنظيم الإعفاء ات الجمركية باعتبار أن مناط تطبيق حكم الفقرة (١٦) من المادة (٣) من القانون المشار إليه هو صدور قرار من وزير المالية بإعفاء الآلات والمعدات المستوردة ، وكنا كون الجهة التى استوردت تلك الآلات والمعدات من الجهات القائمة على تنفيذ مشروعات الاستصلاح والاستزراع التى تقام على الأراضى الخاضعة للقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١ ، وإذ خلت الاوراق مما يفيد صدور قرار من وزير المالية بإعفاء المعدات والآلات محل النزاع الماثل من الضرائب والرسوم الجمركية المقررة عليها ، فضلاً عن ان محافظة الشرقية لم تقدم ثمة مستند يستفاد منه كون الجهة القائمة على تنفيذ المشروع والتى وردت إليها تلك الآلات والمعدات من قبيل الجهات القائمة على تنفيذ مشروعات الاستصلاح والاستزراع التى تقام على الأراضى الخاضعة للقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١ بحسبان أن القانون المذكور قد حدد شروطاً معينه للاراضى الخاضعة لحكمه دون غيرها ، بالإضافة الى أن ما صدر عن اللجنة العليا للسياسات من إعفاء تلك الآلات والمعدات من الضرائب والرسوم الجمركية المقررة عليها هو بمثابة توصية لا تصلح بذاتها لإصدار قرار الإعفاء طبقاً للقانون ، ومن ثم تكون ما أبدته محافظة الشرقية فى معرض ردها على النزاع الماثل غير قائم على سند صحيح من الواقع أو القانون جديراً بالالتفات عنه ، الأمر الذى يتعين معه والحال كذلك إلزام محافظة الشرقية بسداد مبلغ ١٢٢٠٠٠ر٤٢ جنيه إلى مصلحة الجمارك قيمة الضرائب والرسوم الجمركية المستحقة على مشمول البيانات الجمركية سالفة الذكر .

(فتوى رقم ٢٧٥ ملف رقم ٣٢/٢/٣٢٤١)

ذات المبدأ

(فتوى رقم ٤٧٤ ملف رقم ٣٢/٢/٣٢٣٣)

(فتوى رقم ٤٧٥ ملف رقم ٣٢/٢/٣٢٠٨)

(فتوى رقم ٥٣٢ ملف رقم ٣٢/٢/٣٢١٩)

(فتوى رقم ٥٣٣ ملف رقم ٣٢/٢/٣٢٢١)

(فتوى رقم ٤٤٨ ملف رقم ٣٢/٢/٣٢١٨)